شرح منظومة

الأنيسة في اختلاف الطرق الثلاثة النفيسة

رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق

من طرق الشاطبية والطيبة والعشر النافعية

تأليف وشرح:

القارئ عثمان بن علي بندو

شبكة الألوكة

www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله واصحابه أجيمعين.

محاضرة بعنوان:

شرح منظومة الأنيسة في اختلاف الطرق الثلاثة النفيسة

رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق من طرق الشاطبية والطيبة والعشر النافعية

تأليف وشرح:

القارئ عثمان بن علي بندو

مقدمة المنظومة:

لك الحمد يا ربي أتيتك مُقبلا

سألتُك علما نافعا متقبَّلا

وصلّ علىٰ المحمود وارفع مقامه

بهاذين كل الصعب هان وذُلِّلا

بدأ الناظم عفا الله عنه نظمه مُقتديًا بالسابقين الأوّلين، ومن سار علىٰ هديهم نجا، بدأ النّظم بحمد الله، والاستعانة به والتوكّل عليه، فمن طرق باب الله سيُفتح له، ومن أقبل علىٰ الله بالدعاء أسعده الله بالإجابة والقبول.

ثم الصلاة والسلام علىٰ الرحمة المهداة والدعاء له أن يؤتيه الله المقام المحمود الذي وعده، فمن بدأ أمره بحمد الله والصلاة والسلام علىٰ رسوله يسّره الله له.

وبعدُ فإن الشاطبي روىٰ لنا

قراءة قرّاءٍ هم النّجم في العلا

فنافع يروي عنه ورش، وأزرق

طريقٌ فنِعْم الحافظون ومَن تلا

نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، وقرأ كل صحابي كما تعلّم من النبي صلىٰ الله عليه وسلم أو من أحد الصحابة القرّاء، وتوسّع الناس في رخصة الأحرف السبعة حتىٰ دعت الحاجة إلىٰ غلق ذلك الباب وتوحيد المصاحف في مصحف إمام، فترك الناس ما سوىٰ ذلك وقرؤوا بما يحتمله المصحف الإمام، فتوسّعت أوجه الخلاف مرّة أخرىٰ، فتجرّد لحصر هذا الخلاف أئمة كبار، تميّزوا بكثرة الرواية والإتقان، وبأنهم جلسوا للإقراء في عواصم الأمصار، وإليها يرتحل الناس ولأئمتها يطلبون، وبأنهم أقرؤوا الناس زمنا طويلا حتىٰ انتهت إليهم الرئاسة في ذلك واشتهروا شُهرة لم يصل إليها غيرهم، ففي مسجد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم في المدينة المنورة نافع وأبو جعفر، وفي مكة المكرمة حيث المسجد الحرام ابن كثير، وفي الشام

حيث عاصمة الخلافة ابن عامر، وفي العراق حيث الخلافة والعلم والعربية حمزة وعاصم والكسائي وخلف بالكوفة، وفي البصرة أبو عمرو ويعقوب، وتميّز هؤلاء بالاختيار، ثم قرأ عليهم رُواة التزموا بالاتباع مع تنوّع، وقرأ عليهم أصحاب الطرق ملتزمين بالاتباع في مجال ضيّق.

فظهرت طائفة أخرىٰ من العلماء هم المحققون النّقلة، منهم من صنّف في قراءة 25 قارئا ومنهم من ذكر أقلّ ومنهم من ذكر سبعين قارئا، وكان ابن مجاهد أوّل من سبّع السبعة وهم: نافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو وابن عامر، فتبعه الناس علىٰ ذلك، قال مكّي في الإبانة: إن الرواة عن الأئمة من القرّاء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف علىٰ ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به.

وقد يسأل سائل: **لماذا هؤلاء السبعة دون غيرهم؟** وأحب دائما أن يكون جوابي من الواقع فأقول: كم من عالم في الحديث في عصرنا هذا؟ فلماذا اشتهر الألباني والأرناؤوط والحويني والعدوي – مثلا – دون غيرهم؟ ولماذا اشتهر في الإقراء عبد الفتاح القاضي والحصري والمعصراوي مثلا؟ ولماذا اشتهر في الفقه ابن عثيمين وابن باز والقرضاوي مثلا؟ فالعلماء كثير والمشهور منهم قليل، بتفوقهم وإتقانهم وتميّزهم.

وكانت تصانيف المحققين نثرية، ومنهم المقتصر ومنهم الجامع، كالداني ومكي وابن سفيان وابن شريح وابن الفحام وابن مهران وغيرهم، حتىٰ كتب الشاطبي قصيدته الشعرية، وفي هذا المعنىٰ قال ابن بري في الدرر اللوامع:

في رَجَز مقرّب مشطور لأنه أحظىٰ من المنثور

فاشتهرت منظومته شهرة لم يشتهر أي كتاب في القراءات مثلها، حتىٰ كاد الناس يتركون ما سواها لولا عمل ابن الجزري كما سنذكر إن شاء الله.

قال ابن شامة في إبراز المعاني: " ثم إن الله تعالىٰ سهل هذا العلم علىٰ طالبيه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي رحمه الله من قصيدته المشهورة المنعوتة بحرز

الأماني، التي نبغت في آخر الدهر أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات، وأقبلوا عليها لما حوت من ضبط المشكلات وتقييد المهملات، مع صغر الحجم وكثرة العلم ".

ولم تكُ في منظومة الحرز أوجه

تداركها في النشر مَن جاد مِقولا

فطيّبة النشر تتمّةُ حرزنا

وتحريرهم حسب المصادر دَعك لا

فما النشر إلا مصدر وموثّق

لطيّبة قد أكملت ما به انجلىٰ

اعتمد الناس علىٰ منظومة الشاطبي وتركوا ما سواها، وكذلك علىٰ كتاب التيسير للداني لأنه أصلها، ولهذا ذكر ابن الجزري الهدف من تأليف النشر وطيبة النشر فقال: وإني لما رأيت الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من موفق يوقف علىٰ صحيح الاختلاف والاتفاق، وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونسي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتىٰ كاد الناس لم يثبتوا قرآنًا إلاَّ ما في الشاطبية والتيسير ولم يعلموا قراءات سوىٰ ما فيهما من النزر اليسير وكان من الواجب عليَّ التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف علىٰ المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدت إلىٰ إثبات ما وصل إليَّ من قراءاتهم، وأوثّق ما صح لديَّ من رواياتهم من الأئمة العشرة قرَّاء الأمصار، والمقتدىٰ بهم في سالف الأعصار، واقتصرت عن كل إمام براويين وعن كل راوٍ بطريقين وعن كل طريق طريقين.

وقد قال الشاطبي في الحرز:

وَإِنْ كانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلا

ولا نقول أنّه خرق، بل هو نقص أتمّه ابن الجزري كما قال في الطيبة:

ولا أقول إنها قد فضَلت حرز الأماني بل به قد كمَلت

فابن الجزري بعد قراءته علىٰ كثير من الشيوخ ورحيله إلىٰ كثير من الأمصار ومعرفته بكثير من القراءات وأسانيدها والصحيح منها والضعيف، وأن هناك مؤلفات فيها قراءات صحيحة وطرقا صحيحة وأوجها صحيحة غير التي في الشاطبية والتيسير، ولعِلمه بأن المنظوم أحظىٰ من المنثور، وأنّ عمله الجديد قد لا يلقىٰ الحظوة بين الناس، كتب كتاب النشر موثّقا للزيادات التي زادها، وألّف طيبة النشر ليسهُل أخذها والانتفاع بها، فأضاف القراءات الثلاث لأبي جعفر وخلف ويعقوب، وأضاف طريق الأصبهاني عن ورش كطريق مميز وإلا فإنه قد أضاف طرقا أخرىٰ من قراءات أخرىٰ، وأضاف أوجها أخرىٰ كما سنرىٰ إن شاء الله في منظومتنا هذه.

ولهذا يتّبع الناظم مذهب العلماء الذين لا يأخذون بالتحريرات إلا ما قرّره ابن الجزري من تحرير في طيبة النشر – وهو قليل – فاتباع المصادر ثم زيادة أوجه منها ليست في الطيبة او إنقاص أوجه من الطيبة بحجة أنها ليست موجودة في المصادر ثم القراءة عن طريق معادلات كمعادلات الرياضيات يُقسّم بها الطريق الواحد إلىٰ طرق حسب ما فيه من كتب – كما جاء في الرسالة الغراء للنحاس مثلا - فهذا تكلّف فرّ منه سلف الأمة قديما حين ألزموا الأمة بالمصحف الإمام ثم بقراءة الأئمة العشرة الأعلام، فالعُمدة في الإقراء والرواية طيبة النشر، وكتاب النشر كتاب دراية، والمصادر للتوثيق، وقد كتبت في معنىٰ هذا بحثا طويلا سمّيته: دراسة جديدة في علم التحريرات: اقرأ بمضمن طيبة النشر فقط، اقرأ بمضمن طيبة النشر وكأن النشر مفقود، وكأن مصادره غير موجودة.

وحجتنا في أنه لا حاجة للتحرير، أن القارئ يمكنه أن يقرأ مثلا برواية قالون فقط، وبرواية حفص فقط، إلا إذا أحبّ أن يقول: أقرأ بطريق الحلواني أو بطريق أبي نشيط، فيميّز، وإلا فالفرق بينهما لا يحتاج إلىٰ تحرير، إلا ما ذكره ابن الجزري في الطيبة، فلما احتاج الأمر إلىٰ تحرير ذكره صراحة في طريقي ورش وحدهما فقال:

وحيث جا رمز لورش فهْوا لأزرق لدىٰ الأصول يُروىٰ

والاصبهاني كقالون وإن سمّيتُ ورشا فالطريقان إذن

بل يمكن القراءة بالقراءة دون الحاجة إلىٰ تحرير الروايتين كقراءة أبي جعفر مثلا، فالفرق بين روايتي ابن جماز وابن وردان قليل جدا.

فزادت علىٰ منظومة الحرز أوجها

سأسقيك منها كل وجه لتنهلا

فطريق الأزرق يُقرأ من طريق آخر غير طريق الشاطبية وهو طريق طيبة النشر، وكثير من الناس يظنون أن طريق الأصبهاني هو الموجود فقط في الطيبة دون طريق الأزرق.

وسيشرع الناظم في بيان تلك الزيادات التي زادتها طيبة النشر علىٰ الشاطبية، وسيرىٰ القارئ من خلالها سهولة القراءة بطريق طيبة النشر ما دام طريقا واحدا، وقبل ذلك نسير علىٰ منهج العلماء في تأليفهم في الأصول فنقول: اتفقت الشاطبية والطيبة في باب البسملة وميم الجمع وهاء الكناية، وفي المدود كلها ما عدا مسائل قليلة في مد البدل واللين المهموز ومدّ (عين) في فاتحة مريم والشورىٰ.

ففي بدل قد مدّ (ايت) ونحوها

وتمكينُ (إسرائيل) قد صحّ فانقُلا

يُستثنىٰ من المدّ في الشاطبية أن يقع حرف المدّ بعد همزة الوصل نحو (ايت) وفي كلمة (إسرائيل) قال الشاطبي:

سوىٰ يا إسرائيل أو بعد ساكن صحيح كقرآن ومسؤولا اسألا

وما بعد همز الوصل ايت وبعضهم يؤاخذكم آلان مستفهما تلا

قال السيوطي في شرحه للشاطبية: (**سوىٰ ياء إسرائيل حيث وقع فإن ورشا لا يمدّها باتفاق لاستثقال مدّين في كلمة أعجمية كثيرة الحروف**).

وقال الشيخ عبد الفتاح القاضي في الوافي: (القاعدة الثانية – أي في الاستثناء – أن يقع حرف المد بعد همز الوصل نحو ايذن لي، ايت بقرآن، اوتمن أمانته، ايتوا صفا، ايتوني بكتاب من قبل هذا، في حال الابتداء بهذه الكلمات فلا يجوز لورش في حرف المد الواقع بعد همز الوصل إلا القصر لأن حرف المد في ذلك عارض).

أما في الطيبة فالوجهان في (ايت) ونحوها وفي (إسرائيل)، قال ابن الجزري:

لا عن منوَّن ولا الساكن صحّ بكِلمة أو همز وصل في الأصحّ

وامـــنع يؤاخـــذْ وبعادا اللُـولىٰ خُلـــف وآلان وإسرائيلا

فالمُبدل من تنوين وما كان الهمز فيه بعد ساكن صحيح في كلمة واحدة يُستثنىٰ، أما نحو (ايت) فقال في الأصحّ أي أن هناك وجها آخر صحيحا وهو المدّ، قال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الطيبة: (وأتىٰ بـ "أو" ليفصل ما أُجمع عليه مما اختُلف فيه).

والخلاف بيِّن في (إسرائيل) في جميع القرآن.

وقد مدّ (شيئًا) خصَّه دون غيره

ففي (السَّوْءِ) قصرٌ مثل قصرِك (موئلا)

أما في الحرز فقد ذكر الشاطبي التوسط والإشباع في اللين المهموز كله (شيء، شيئا، كهيئة، استيأسوا) :

وإن تسكن اليا بين فتح وهمزة بكِلمة أو واو فوجهان جُمِّلا

بطول وقصر وصْلُ ورش ووقفُهُ وعند سكون الوقف للكلّ أُعملا

فالمرموز له بالجيم في (جُمّلا) وهو ورش له وجهان في مدّ اللين المهموز، والوجهان هما: الطول والتوسط، لا كما توهّم البعض أن الوجهان هما الطول والقصر، قال في الفتح الرحماني: (ومراده بالقصر التوسط).

وجاء في طيبة النشر وجه آخر وهو تخصيص المدّ بـ (شيء) وحده كيفما وقع، قال ابن الجزري:

وحـــرفي اللـــين قبْل هـــمزة عنه امدُدن ووســـطن بكلمـة

لا موئلًا موؤودة والبعض قد قصّر سوءات وبعضٌ خصّ مدْ

شيء له معْ حمزة.....

قال في تقريب الطيبة: (أي: بعض الأئمة خصّ لفظ شيء من هذا الباب، فلم يمُدّ سواه للأزرق).

تمهّل بسوءاتٍ وآلان قِفْ معي

قليلا لأُهديك الخِلافَ مُفصّلا

ذكر الشاطبي الخلاف في آلان قال:

وما بعد همز الوصل ايت وبعضهم يؤاخذكم آلان مستفهمًا تلا

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة: (وأما ورش فقد قرأ كقالون وابن وردان بنقل حركة الهمزة إلىٰ اللام وحذف الهمزة مع الأوجه الثلاثة المتقدمة لهما في همزة الوصل وهي إبدالها ألفا مع المد والقصر وتسهيلها بين بين، ولا يخفىٰ أن له في مدّ البدل المغيّر بالنقل الواقع بعد اللام ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد).

وذكر ابن الجزري الخلاف أيضًا في الطيبة فقال:

وامنع يؤاخذْ وبعادا اللُولىٰ خُلف وآلان وإسرائيلا

قال في تقريب الطيبة: (أي: إن رواة مدّ البدل التوسط والطويل اختلفوا في "عادًا الأولىٰ" و"آلان" وهو مما وقع الهمز فيه بعد حرف المدّ مغيّرًا).

وليس هذا هو الخلاف الذي دعا الناظم إلىٰ الوقوف عنده لبيانه، بل المشكلة في كيفية قراءة هذا الخلاف؟ فإن ابن الجزري قد حرّر تحريرا اتبعته فيه الأمة، وترك ما كان عليه السابقون من القراء، وهو ما سنبيِّنه إن شاء الله إذا وصلنا إلىٰ الخلاف في العشر الصغير.

فابن الجزري جعل إبدال همزة الوصل لازمًا أو جائزًا، فقال في النشر: (وقد اختُلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولىٰ وفي تسهيلها بين بين، فمنهم من رأىٰ إبدالها لازما، ومنهم من رآه جائزا، ومنهم من رأىٰ تسهيلها لازما، ومنهم من رآه جائزًا).

فتحصَّل من ذلك ستة أوجه حالة الإبدال هي التي ذكرها في البيتين الآتيين:

للأزرق في آلان ستة أوجه علىٰ وجه إبدال لدىٰ وصله تجري

فمدٌّ وثلَّـــــث ثانيًا ثم وسطن به وبقصر ثم بالقصر مع قصر

أي يُمدّ المدَّ الأول طولًا مع الثلاثة في (لان)، ثم التوسط في الأول مع التوسط والقصر فقط في (لان)، ثم القصر في الأول مع القصر فقط في (لان).

ونضيف إلىٰ هذا وجه التسهيل بين بين في الأولىٰ مع ثلاثة البدل في الثانية.

ولست ممن يناقض نفسه، فاتباع ابن الجزري لازم، غير أنّي أبدي بعد الملاحظات في هذه المسألة:

- **أولًا**: المسألة تقتضي أن الخلاف يكون في الهمزة الثانية بين المدّ وعدمه، والأولىٰ تكون من قبيل مدّ الفرق نحو (ءالذّكرين)، وتُقصر فقط اعتدادًا بالعارض، فتكون أوجه المدّ كالآتي:

الإشباع في الأولىٰ علىٰ أنها مدّ فرْق مع القصر والتوسط والطول في الثانية، مع مراعاة الاستثناء لمن توسّط أو أشبع.

القصر في الأولىٰ اعتدادًا بالعارض مع القصر والتوسط والطول في الثانية، مع مراعاة الاستثناء لمن توسّط أو أشبع.

التسهيل في الأولىٰ مع القصر والتوسط والطول في الثانية، مع مراعاة الاستثناء لمن توسّط أو أشبع.

وسأذكر التوسط في موضعه؛ إذ هو مذهب المغاربة في العشر الصغير.

- **ثانيًا**: أجرىٰ ابن الجزري المد والتوسط والقصر في الهمزة الأولىٰ، ومنع مثل ذلك في نحو (ءألد) و(ءأمنتم)، رغم أن الأولىٰ همزة وصل بعد همزة قطع، والثانية همزة قطع بعد همزة قطع، وأن المدّ ثابت صحيح كما سنرىٰ من طرق المغاربة.

أما في باب سوءات فقد ذكر الشاطبي الخلاف فقال:

وفي واو سوءات خلاف لورشهم وعن كل الموءودة اقصر وموئلا

وقال ابن الجزري في الطيبة:

لا موئلًا موؤودة والبعض قد قصّر سوءات وبعضٌ خصّ مدْ

أما شرّاح الشاطبية الأوائل فذكروا كل الأوجه في سوءات بناء علىٰ الخلاف الدائر بين المدّ والاستثناء، قال العلامة السمين الحلبي في "العقد النضيد في شرح القصيد": (وإذا

ضممت الخلاف في واو "سوءات" إلىٰ هذا الخلاف الذي في الألف جاء فيها تسعة أوجه، بيانها أن في الواو خلافًا، وهو وجود المدّ وعدمه، وإذا وجد فإما مشبع وإما متوسط، كما تقدّم تحريره ونقله عن الأئمة، وقد سبق لك، وأما بعد الهمز ففيه ثلاثة أوجه، تضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة، وقلّ من يتقن ذلك ويستخرجه من نظم القصيدة).

وعلىٰ هذا لا يزال عمل المغاربة إلىٰ يوم الناس هذا كما سنرىٰ إن شاء الله في موضعه.

أما ابن الجزري فقد حصر الخلاف في أربعة أوجه، فقال في النشر: **(فإني لا أعلم أحدًا روىٰ الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني (سوءات)**، فعلىٰ هذا لا يتأتىٰ فيها لورش سوىٰ أربعة أوجه، وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيها طريق الداني، والله تعالىٰ أعلم).

واتفقت الأمة علىٰ قبول ما حرَّره ابن الجزري واعتمد عليه، وتركوا ما سواه.

وقد صحّ قصر (العين) أما (أئمة)

فقد صحّ أن الهمز بالياء أُبدِلا

أولًا: ليس في **(عين)** في **(كهيعص)** **(حم عسق)** إلا التوسط والطول من الشاطبية، قال الشاطبي: ومُدّ له عند الفواتح مشبعا وفي عين الوجهان والطول فُضِّلا

ذكر الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله أن في عين الوجهان: **(وهما المد المشبع المقدّر بست حركات والتوسط المقدّر بأربع حركات، ثم ذكر أن علماء القراءة فضّلوا الطول وهو المدّ المشبع علىٰ التوسط والوجهان جائزان لجميع القراء).**

وزادت طيبة النشر وجه القصر من طريق صاحب الكافي لانفراده به، وهو وجه صحيح مقروء به، قال ابن الجزري:

وأشبع المدّ لساكن لزِمْ ونحو عين فالثلاثة لهمْ

قال في تقريب الطيبة: **(فيجوز للقراء العشرة الأوجه الثلاثة المتقدمة).**

ثانيًا: اتفق الطريقان في باب الهمزتين من كلمة ومن كلمتين وفي الهمز المفرد إلا في كلمة **(أئمة)** و**(هأنتم)**، كما سنبيِّن إن شاء الله وفي باب نقل حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها.

أما في كلمة (أئمة)، ففي الشاطبية وجه واحد هو تسهيل الهمزة الثانية:

وآئمة بالخلف قد مدّ وحده وسهّل سما وصفا وفي النحو أبدلا

قال شيخنا عبد الفتاح القاضي: (وقوله في النحو أبدلا، بيان لمذهب بعض النحاة وهو إبدال الهمزة الثانية ياء محضة، وهذا الوجه وإن ورد عن أهل (سما) أيضا ولكنه ليس من طريق كتابنا فلا يُلتفت إليه ولا يُقرأ به).

وأضافت الطيبة وجه الإبدال ياء وهو صحيح مقروء به:

أئمة سهّل أو ابدلْ حط غِنا حِرم ومدٌّ لاح بالخلف ثُنا

قال في تقريب الطيبة: (سهّل الهمزة الثانية من " أئمة "... والمدنيان.. وعنهم أيضا إبدالها ياء مكسورة).

وأدْخِل بـ (ها أنتم) بقَصْرٍ ومَدِّهِ

وكالحِرز يبقىٰ الهمزُ فيها مُسهّلا

في الشاطبية الوجهان في (هأنتم) قال في الحرز:

ولا ألف في ما هأنتم زكا جنا وسهّل أخا حمد وكم مبدل جلا

قال الشيخ الضباع في إرشاد المريد: (أي روىٰ قنبل وورش (ها أنتم) أين جاء في القرآن بغير ألف علىٰ وزن سألتم، والباقون بالألف علىٰ وزن قاتلتم، ثم نافع وأبو عمرو يسهّلان الهمزة، وجاء عن ورش إبدالها مع المدّ المشبع للساكنين).

وزاد في الطيبة وجه الإثبات مع التسهيل، والمدّ طولًا أو قصرًا في الألف المثبتة:

أريت كلاّ رم وسهلها مَدَا هأنتم حاز مَدًا أبدل جَدا

بالخلف فيهما ويحذف الألِفْ ورش وقنبلٌ وعنهما اختُلِفْ

قال في تقريب الطيبة: (فيكون لورش من طريق الأزرق ثلاثة أوجه: إبدالها ألفا، وبين بين مع الحذف، ومع الإثبات).

وإظهار (يس والْـ) وثا (يلهث) اَدغموا

بـ (ذلك) فاحذر أن تصُدَّ وتغفَلا

أولا: اتفق الطريقان في باب الإدغام والإظهار إلا في موضعين (يس والقرآن) و(يلهث ذلك).

ذكر الشاطبي في الحرز وجها واحدا في (يس والقرآن) :

ويس أظهرْ عن فتىً حقّه بدا ونونَ وفيه الخُلف عن ورشهم خلا

قال شيخنا عبد الفتاح القاضي في الوافي: (ثم ذكر أن في " ن والقلم " الخلف عن ورش، فله فيه الإظهار والإدغام، فيكون له الإدغام قولا واحدا في " يس والقرآن " وله الوجهان في " ن والقلم ").

وأضافت الطيبة وجه الإدغام، وهو مما انفرد به ابن الفحام، وهو مقروء به:

حُط كم ثنا رضا ويس روىً ظعن لوىً والخُلف مِزْ نل إذ هوىً

قال في تقريب الطيبة: (واختُلف عن ابن ذكوان وعاصم ونافع من روايتهما والبزي، والباقون بالإظهار).

ثانيا: وأما (يلهث ذلك) فأظهر الشاطبي الثاء في الذال:

وفي اركب هدىً برّ قريب بخلفهم كما ضاع جا يلهث له دارِ جُهّلا

ومعنىً البيت كما ذكر صاحب العقد النضيد أنّ من (رمز له باللام والدال المهملة والجيم من " له دارِ جُهّلا " وهم هشام وابن كثير وورش، أنهم أظهروا الثاء المثلّثة عند الذال من ذلك من قوله تعالىٰ: {أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ} [الأعراف: 176]).

وزاد في الطيبة وجه الإدغام وهو مما انفرد به الهذلي:

كنون لا قالون يلهث أظهرِ حِرم لهم نال خلافهم وَري

قال في تقريب الطيبة: (ثم بيَّن أنه أظهر الثاء من قوله تعالىٰ: "يلهث" عند الذال من "ذلك" في الأعراف نافع وأبو جعفر وابن كثير وهشام وعاصم باختلاف عنهم).

ولاما وراءً أدغموها بغنة

بذلك يقضي فيه من كان أعدلا

اتفق الطريقان في باب أحكام النون الساكنة والتنوين إلا في مسألة الغنة في اللام والراء، وهذه مسألة أسالت الحبر الكثير، ووقع فيها خلاف بين المحررين كبير، والقول العدل أن النون الساكنة والتنوين في اللام والراء تُدغم بغير غنة من الشاطبية، وهو المشهور وعليه الجمهور، ونقل الشاطبي في الحرز إجماع أهل الأداء أيضا:

وكلهم التنوين والنون أدغموا بلا غنّة في اللام والرّا ليجْمُلا

جاء في تقريب المعاني لسيد لاشين وخالد العلمي: (واتفق القراء السبعة علىٰ إدغام التنوين والنون الساكنة المتطرفة بلا غنة في اللام والراء نحو: "هدىً للمتقين" "ولكن لا يعلمون" "غفور رحيم"، "من رزق ربكم").

غير أن الطيبة أضافت وجه الغنة وهو صحيح مقروء به أداء ونصا، قال في الطيبة:

وادغِم بلا غنة في لام ورا وهي لغير صُحبة أيضا تُرىٰ

والخلاف في المسألة طويل، فمن أراد المزيد فليطالع كتابي "الأودق" والمصادر التي اعتمدتها في هذه المسألة، غير أني أكتفي بذكر ما ورد في شرح ابن الناظم الذي عرضه علىٰ والده فاستحسنه - وإن كان الدكتور السالم الجكني الشنقيطي حفظه الله قد أثبت بالحجج أنه حواشي الناظم نفسه علىٰ الطيبة، فإن كان كذلك فإن حجتنا أقوىٰ إن شاء الله -: (أي والغنة عند اللام والراء تجوز لغير صحبة، يعني أنها وردت عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وحفص).

والعجيب أن محقق الكتاب – عادل إبراهيم محمد رفاعي - علّق في الهامش: (والتحقيق أنه من رواية قالون والأصبهاني عن ورش عن نافع، لأن الأزرق ليس له غنة).

فابن الجزري حقّق وأثبت الغنة في النشر والطيبة، وابنه شرح وأثبت ما حقّق والده، فكيف يكون التحقيق خلاف ذلك؟ ألِأَنّه لا نص يثبت الغنة في المصادر؟ ألم نقُل إن العبرة ليست بالمصدر؟ وأن المصادر للتوثيق؟

وقد أثبت الناظم وابنه والنويري وغيرهم الغنة للأزرق في اللام والراء، وممن نفاها بعدهم يوسف أفندي زاده والأزميري واشتهر المتولي بتأليفه (**البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق**).

ولازال إلىٰ اليوم من يقرأ بالغنة من طريق الأزرق، فهذا الشيخ إيهاب فكري يؤكد في تقريب الطيبة أنه قرأ بها علىٰ شيخه المقرئ محمد عبد الحميد رحمه الله، وهو تابع في ذلك للشيخ الخليجي، وذكر في كتابه (**نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي**) أنه لما بدأ القراءة عليه قال له: (**أنا عارف أن هناك من يمنعها**) فأجاب: (**منعهم لها خطأ يا مولانا**) ثم قال: (**ثم قرأت بها عليه**).

وفتحك (ها يا) قد قرأنا بمريم

بياسين (ياءٌ) (هاءُ) طه فقلّلا

أولا: اتفق الطريقان في باب الفتح والإمالة ما عدا (**كهيعص**) و(**يس**) و(**طه**).

فمذهب الشاطبي في هاء وياء (**كهيعص**) التقليل، قال:

وذو الرا لورش بين بين ونافع لدىٰ مريم ها يا وحا جيده حلا

قال صاحب الوافي: (**.. وورش عنه يقلّل الألف من " ها ويا " أول مريم**).

ومذهبه في هاء (**طه**) الإضجاع قال:

وإضجاع را .....

..... وها صف رضا حلوا وتحت جنىٰ حلا

قال في الوافي: (**وأمال ورش... ألف ها من طه**).

ومذهبه في ياء (**يس**) الفتح، فإنه لم يذكرها له مع أصحاب الإمالة.

وأضافت الطيبة وجه الفتح في (كهيعص)، ووجه التقليل في (طه) ووجه التقليل في (يس)

قال ابن الجزري:

رُد شُد فشا وبين بين في أسفْ خُلفهما را جُد وإذ ها يا اختلفْ

وتحت ها جيء حا حلا خلف جلا توراة من شفا حكيما ميّلا

قال في تقريب الطيبة: (أي أمال حمزة ونافع بين بين الياء من ياسين، لأن الكلام فيها، قوله: خلفهما، أي باختلاف من حمزة ونافع، والوجه الثاني لحمزة الإمالة، ولنافع الفتح).

وأضاف: (اختلف الرواة عن نافع في إمالة ها يا من فاتحة مريم بين بين، والخلاف عنه من الروايتين جميعا أيضًا).

وأضاف: (وأمال ورش من طريق الأزرق هاء طه بين بين، والوجه الثاني له الإمالة المحضة كما تقدَّم).

وفخّمَ راءات ورقّقَ بعضها

وذلك باب قد أتاك مُطوّلا

وباب الراءات للأزرق معروف ومشهور من الشاطبية والعشر النافعية،

وأضافت الطيبة أوجها أخرىٰ سنبيّنها إن شاء الله.

وكثُر الخلاف بين الطريقين في هذا الباب، فهو أوسعها وأطولها.

فوجهان في المنصوب إن جا منوّنا

كذكرا خبيرا شاكرًا متبتّلا

أما الراء المفتوحة المسبوقة بكسر أو ياء في مرققة للجميع، والخلاف فيما كان منونا، فيرقّق من الشاطبية وجها واحدا لوقوع الكسرة أو الياء قبل الراء، غير أن بعض الرواة عن الأزرق فخّموها بسبب التنوين، فالوجهان في الطيبة.

قال:..... تفخيم ما نُوّن إن وصلْ

كشاكرًا خيرًا خبيرًا خضرًا .....

والخلاف فيه علىٰ مذاهب كما ذكرها في النشر: فمن الرواة من يرقّق نحو هذا وقفًا ووصلًا، ومنهم من يفخّمه وقفًا ووصلًا، ومنهم من يفخّم الراء في "ذكرًا" وأخواتها ويرقّق غير ذلك، ومنهم من يستثني "صهرًا"، ومنهم من يفخِّم "ذكرًا" وأخواتها ما عدا "صهرًا" ويفخِّم – ما عدا الكلمات الخمس – وصلًا فقط (أي يرققها وقفًا).

والظاهر من طيبة النشر أن ابن الجزري فصل "ذكرًا" وأخواتها عن المنون المنصوب، فجعلها في الكلمات التي فيها الوجهان، أما عبارته في المنون المنصوب فتحتمل ثلاثة أوجه: التفخيم في الوصل والترقيق وقفًا، التفخيم في الحالين، الترقيق في الحالين، وهذا الذي ينبغي أن يُؤخذ به.

وفي (إرم) الوجهان خذه ومثلها

سراعا ذراعا معْ ذراعيه فاعملا

وهذه ثلاثة عشرة كلمة مخصوصة ذكر ابن الجزري فيها الوجهين للأزرق: أما كلمة " إرم " فمفخمة في الشاطبية، قال: وفخّمها في الأعجمي وفي إرمْ

وأضافت الطيبة وجه الترقيق، قال: وخُلف حيران وذكرك إرمْ

فمن فخّمها فلأجل العجمة، ومن رقّقها فمن أجل الكسرة قبلها، قال في النشر: (والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها).

وأما " سراعا " و" ذراعا " و" ذراعيه " فمرققة في الشاطبية علىٰ القياس؛ لأن قبلها كسرة، والوجهان في طيبة النشر، وفُخِّمت بسبب العيْن كما ذكر في النشر، قال:

عشيرة التوبة مع سراعًا ومع ذراعيه فقل ذراعًا

وراءَ (مراء) وافتراءً وطهرًا

وتنتصران ساحران مؤصَّلا

فُخّمت الراء في " مراء " و" افتراء " من أجل الهمزة كما جاء في النشر، ورُقّقت من أجل الكسرة، أما في " طهرا " و" ساحران " و" تنتصران " ففُخّمت من أجل ألف التثنية.

عشيرتكم في الشّرح ذِكرك فاتّبع

ووزرك وزرَ حذركم لست مُهْمِلا

قال في الطيبة: عشيرة التوبة، قال في تقريب الطيبة: (**إنما قيّدها بالتوبة ليخرج " عشيرتهم " في المجادلة**).

أما "ذكرك" و"وزرك" في الشرح ففُخِّمت لتتناسب رؤوس الآي، فتكون علىٰ نسق واحد.

وفُخِّمت "وزر" في الأنعام و"النجم" و"حذركم" في النساء (71 و102)، ولم يذكر "حذرهم" في نفس الآية (102) فتُرقّق.

والاشراق إجرامي وكبرهُ عبرة

وفي (حصرت) في الوصل فخّمَ من تلا

وراء "الإشراق" مفخّمة عند الشاطبي، والوجهان في الطيبة، و"إجرامي" مرققة في الشاطبية والوجهان في الطيبة، و"لعبرة" و"عبرة"، و"كِبره" مرققة في الشاطبية والوجهان في الطيبة.

أما راء "حصرت"، فتفخَّم وصلًا فقط لأجل الصاد في الكلمة بعدها "حصرت صدورهم"، وقد ذكر في النشر صحة وجه ترقيقها في الحالين قال: (**والأصحّ ترقيقها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد انفصاله، وللإجماع علىٰ ترقيق "الذكر صفحًا" و"لتنذر قومًا" و"المدثر قم فأنذر"، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال، والله أعلم**)، لكنه أثبتها في طيبة النشر، قال: وحصرت كذاك بعض ذكرًا.

ولعله أثبتها لأن قبلها صاد ولإدغام التاء في الصاد بعدها، والله أعلم.

ووجهان في (والمرسلات) وجلُّهم

يرقّقها والكلُّ صحَّ مُرتَّلا

ونقصد بذلك كلمة "بشرر"، فالراء الأولىٰ مرققة وقفًا ووصلًا من الشاطبية، وأضاف من طيبة النشر وجه التفخيم، قال: ورقِّقن بشرر للأكثر.

فمن رقَّق الأولىٰ وقْفًا لزم ترقيق الثانية، ومن فخّم تفخّم الثانية.

وما كان مضموما فوجهان ثم إنْ

ترقّقْ ففي (كبرٌ) و(عشرون) فَصَّلاَ

أما هذا الباب فالوجهان في جميعه لم يحدِّد فيه ابن الجزري منونًا، أو غير ذلك، فكل ما رققته الشاطبية فيه الوجهان في الطيبة نحو: "خبيرٌ، خيرٌ، السِّحْرُ، وهذا هو المعمول به دون تفصيل، ومن القراء من يرقّق الجميع ويفخّم (عشرون) و(كِبْر) دون غيرهما، ومنهم من أخذ من تلخيص العبارات التفخيم في (عشرون) و(كِبْر)، وما كان مع الياء اللينة نحو (خيْرٌ).

والمعمول به الوجهان: إما الترقيق مطلقًا أو التفخيم مطلقًا، والله أعلم.

وتفخيم (صلصال) وتكبيرٌ انتهت

به أوجه زادت فنالت تقبُّلا

أولا: اتفقت الشاطبية والطيبة علىٰ أحكام اللام عن الأزرق إلا في كلمة واحدة أضافتها الطيبة وهي "صلصال" ففُخِّمت اللام الأولىٰ.

علىٰ أن الداني غلَّط الآخذين بالتفخيم فقال: **(علىٰ أن قومًا من منتحلي قراءة نافع رواية ورش عنه من المغاربة يغلِّظون اللام من قوله: "صلصال" لوقوعها بين صادين، ولم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملًا علىٰ سائر اللامات السواكن)**.

ولم يكن ابن الجزري له متبعًا هنا كما اتبعه في نحو **(ثلاثة وخلصوا)**، وغيرها، وفي نحو راء **(مريم وقرية والمرء)**، فأثبت هذا الوجه لصحته من جهة الإسناد والعربية؛ إذ العلَّة في تفخيم اللام أنها وقعت بين حرفي استعلاء.

وقد اتفق الطريقان في ياءات الإضافة وياءات الزوائد، وما رُوي من ترك الفتح في ياء **(محياي)** لا يُعتدُّ به، والمعمول به الوجهان: الإسكان والفتح مع تقديم الإسكان.

ثانيًا: أما التكبير فإنه سنة صحَّت عند القراء، وهو في الشاطبية لابن كثير براوييه في خواتيم القرآن الكريم من سورة الضحىٰ إلىٰ سورة الناس، وأخذت به جماعة في الختم لجميع القرآن استحبابًا.

وفي الطيبة لجميع القراء لكن بين السورتين، قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في شرح منحة مولي البر: (**زاد النشر لكل القراء التكبير في أوائل السور كلها سوىٰ براءة**).

قال في الطيبة: والكل للبزي رووا وقنبلا من دون حمد ولسوس نُقلا

تكبيره من انشـــراح ورُوي عن كلّـــهم أول كلّ يســـتوي

وامنع علىٰ الرحيم وقفًا إن تصلْ كُلًّا وغير ذا أجز ما يحتملْ

قال في تقريب الطيبة: (**ورُوي التكبير أيضًا عن كل القراء في أول كل سورة، وهو أيضًا مع وجه البسملة ولو لحمزة**).

وأضاف: (**ويمتنع منها وجه واحد وهو الوقف علىٰ الرحيم من البسملة إذا وصل الكل**).

وذي أصلها علم الرواية أو تزد

درايته في النشر خذه مفصّلا

ولا تنس أن الحرز في الأصل مصدر

لطيّبةٍ فافهم كلامي لتعْقِلا

هذا الذي ذكرنا هو المعمول به روايةً وأداءً، أما كتاب النشر ومصادره وغيرها من كتب القراءات فهي كتب دراية، يحتاجها المحقق والباحث لمعرفة الخلاف والاطلاع علىٰ أسانيد القوم ومذاهبهم واختياراتهم، فالأمر محسوم، والأخذ به محتوم، ولهذا جعل ابن الجزري الشاطبية مصدرًا من المصادر، ولولا شُهرتها واعتماد الناس عليها وعادتهم في الأخذ بالسبع ثم الثلاث ثم العشر، ولولا التكلّف الذي حصل عند بعض المقرئين بالعشر الكبرىٰ - لذابت الشاطبية في الطيبة، ولكنَّ الله قدَّر للشاطبية أن تستمرَّ وللطيبة أن تستقرَّ، والحمد لله رب العالمين.

ودونك في العشر الصغير زيادة

وقلت: معاذ الله أدري فأبْخَلا

وتُقرأ رواية ورش من طريق الأزرق من طريق ثالث وهو العشر النافعية أو العشر الصغير، وأصلها كتاب التعريف للداني، وعليه زيادات في تفصيل عقد الدرر لابن غازي وأنوار التعريف للحامدي، والمقروء به هو ما في التعريف وما زيد عليه، ومن شاء أن يقتصر علىٰ طريق الأزرق والمروزي فيقرأ بالدرر اللوامع وهو نظم مشهور شهرة لم ينلها أي نظم آخر في الإفراد، وشهرته كشهرة الشاطبية والطيبة وتفصيل العقد.

ونظمنا هذا يجعل الشاطبية هي الأصل ثم يقارن بينها وبين الطيبة ثم بينها وبين العشر الصغير، فكلُّ ما لم يُذكر من اختلاف ها هنا، فهو متفق عليه بين الشاطبية والعشر الصغير، فهما متفقان في باب البسملة وميم الجمع وهاء الكناية، ويختلفان في بعض مسائل المد والقصر.

فآلدُ مدُّوها ثلاثة أوجه

وجا أحد أيضا إذا كنت مُبدِلا

كذا في البغا إن والنبي إن أراد زد

كذا في النسا إن عند الاحزاب فُصِّلا

وقد ذكرنا هذا أثناء حديثنا عن (آلان)، فالمغاربة لهم الوجهان في الهمزة الثانية من (أألد) و(أأمنتم)، ونحو: (جاء أجلهم)، و(جاء أحد) التسهيل والإبدال قصرًا وتوسطًا وطولًا، والمشارقة يسهلونها أو يبدلونها قصرًا فقط.

ذكر صاحب تحصيل المنافع في باب الهمزتين من كلمة (وإن كان بعدها حركة مدَّت مدًّا متوسطًا علىٰ المشهور، ويجوز القصر والإشباع)، وذكر مثله في باب الهمزتين من كلمتين: (وثلاثة أقوال قبل الحركة نحو جاء أجلهم أولياء أولئك المشهور التوسط).

وعلَّق علىٰ مثل هذا الشيخ عبد الهادي حميتو في كتابه قراءة نافع عند المغاربة: (وكما لا يلزم المشارقة أن يتركوا طريقتهم ومذاهبهم في الأخذ في هذا ومثله، فكذلك لا يلزم المغاربة أن يتركوا طريقتهم ومذاهبهم التي تأدَّت إليهم عن أئمتهم وهي منصوصة في كتبهم).

فالأوجه الثلاثة صحيحة مقروء بها، وهي ثابتة أداءً ونصًّا، ولا حجة لمن منع المدَّ للانفصال، قال الشيخ محمد الشريف السحابي في شرحه لتفصيل عقد الدرر لابن غازي:

(نقرأ في نحو شاء أنشره بالإشباع كالمدِّ اللازم، وفي نحو جاء أجلهم علىٰ ثلاثة أوجه: المقدم هو التوسط ونقرأ بالإشباع والقصر، وهذا فقط إذا قرأنا بطرق نافع العشرة، أما إذا أفردنا ورشا وحده، فنقرأ بالتوسط فقط، أما إذا قرأنا بالعشر، فنقرأ بالترتيب التوسط ثم الإشباع ثم القصر، هذا الذي جرىٰ عليه العمل ونصَّ عليه الأئمة وأخذوه عن مشايخهم في بلاد المغرب، ولا فرق بين الهمز في آدم والهمز هنا، فالذي فرَّق بينهما ما عنده دليل، وحجة من قال أن الكلمتين منفصلتان يعقِّب عليه أن جاء أمرنا كذلك تُقرأ بالقصر وليس بالإشباع، ثم ذكر الشيخ الإبدال في المكسورتين والمضمومتين، ثم قال: والحاصل أن الأنواع الثلاثة من الهمزة يجري فيها الأنواع الثلاث لمدّ البدل).

أما في (علىٰ البغاء إن) في سورة النور و(لستنّ كأحد من النساء إن اتقيتن) و(للنبيء إن ارد) في سورة الأحزاب، فقد زاد المغاربة من العشر الصغير بطرقهم وجه التوسط في الكلمات الثلاث حال الإبدال؛ لأنهم يُجرونه مُجرىٰ مدَّ البدل، فيجوز الإشباع والقصر كالمشارقة، ويجوز التوسط وهو مما انفرد به المغاربة، وهو من الزيادات علىٰ التعريف.

وآلان فامْدُد في الجميع ثلاثة

وسوءات واضرِبها جميعا وحصّلا

وقد سبق الإشارة إلىٰ مذهب المغاربة في هذا، فلهم في آلان اثنا عشر وجهًا: التسهيل مع ثلاثة البدل، والقصر مع ثلاثة البدل، والتوسط مع ثلاثة البدل، والطول مع ثلاثة البدل.

هذا الذي جرىٰ عليهم العمل، وهو المقروء به.

أما في سوءات فأبدأ بذكر ما جاء في كتاب التبصرة لعلاّمة الجزائر ومقرئها الشيخ البوجليلي رحمه الله، وهو أقرب مَن وصلتنا أسانيدهم وكتبهم: (وقوله تعالىٰ "سوءات" حيثما كان بلفظ الجمع للأزرق فيه تسعة أوجه بتفريع الهمزة علىٰ الواو بأن يؤتىٰ في الواو بالتوسط وهو المقدَّم في الأداء وفي الهمزة ثلاثة التوسط كذلك، فالإشباع فالطبيعي، ثم الإشباع في الواو والثلاثة في الهمزة، ثم الحذف أي عدم الطبيعي والثلاثة في الهمزة).

وقال صاحب أنوار التعريف: (وأما "سوءة" فقد رويته بأوجه التسعة القائمة من ضرب أوجه إشباع مدِّ الواو وتوسطه وقصره في أوجه توسط حرف المدِّ بعد الهمز وإشباعه وقصره).

وقال الشيخ السملالي في شرحه للدرر اللوامع: (واعلم أن ما ذكر المصنف من الخلاف في سوءات، إنما ذلك في الواو خاصة، وأما الألف الذي بعد الهمزة، فهو مثل آدم وآمن وآل، وقد تقدَّم فيه ثلاثة أقوال، قال المهدوي: ويُتصوَّر في سوءاتهما وشبهه تسعة أوجه).

وقال العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع: (هل الخلاف في واو سوءات المد والتوسط والقصر، فيأتي فيه تسعة أوجه، أو الخلاف التوسيط والقصر، فيأتي فيه أربعة أوجه كما ذكره ابن الجزري؟

وجوابه أن الخلاف في واو سوءات إنما هو ظرف الأصل فيه، فيشبع أو يوسَّط، أو استثناؤه فيُقصر).

هذا هو المقروء به، وهو الذي عليه العمل عند المغاربة.

ويتفق الطريقان في باب الهمز المفرد والهمز من كلمة وكلمتين إلا ما ذكرنا من المدّ فيهما، ويتفقان في باب نقل حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها والإظهار والإدغام، والاقتصارُ في (ن والقلم) علىٰ الإظهار غير صحيح، ذكر الشيخ البوجليلي في التبصرة: (إدغام "ن" للأخوين، ويزيد يوسف وجه الإظهار وبه التصدير له).

وحم فافتح والمُقدّم مَيْلُها

وفتحُك ها يا، هاء طه، وقلّلا

أولا: اتفق الطريقان في باب الفتح والإمالة إلا في (حم) و(كهيعص) و(طه) و(مرضات) و(كلاهما).

فالحاء من "حم" لا خلاف في تقليلها لجميع الرواة عن الأزرق، في التيسير والشاطبية وطرق طيبة النشر، إلا أن ابن بري في الدرر اللوامع ذكر خلافًا، انفرد به المغاربة عن الأزرق، فقال: وبعضهم حا مع ها يا فتحا.

ولهذا قال المارغني في النجوم الطوالع: (ثم أخبر أن بعضهم فتح حا من حم وها يا من فاتحة مريم)، ثم أضاف: (وهذا الذي نسبه الناظم لبعضهم ذكره الداني في بعض كتبه وذكره غيره، لكنه غير مقروء به من طريقنا).

ولم أجد في التعريف سوىٰ التقليل: (وتفرَّد أيضًا بإمالة فتحة الحاء من قوله: "حم" في جميع الحواميم)، لكني وجدت في أنوار التعريف: (وأما حم فبالوجهين قرأته للأزرق مع تقديم الإمالة).

وذكر الثعالبي في شرح الدرر اللوامع قول الداني في إيجاز البيان: (وقد روىٰ فارس بن أحمد عن قراءة "حم" بإخلاص فتح الحاء، - قال -: والأول أصح - يعني الإمالة - لورود النص به عنه).

قلت: وهذا الوجه مما انفرد به المغاربة وهو صحيح مقروء به، والمقدَّم أداء والمشهور هو التقليل، قال البوجليلي في التبصرة: (الإمالة في "حم" خاصة بالأخوين، ويزيد يوسف الفتح).

أما فيما يخص ها يا من (كهيعص)، فقد ذكرنا أن التقليل من الشاطبية والوجهين من طيبة النشر، وكذلك الوجهان مقروء بهما من العشر النافعية، قال ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

ثم بـ: ها يا الفتح والتقليل لكلهم وليغرم الكفيل

والأصـــل عند المغاربة هو كتاب التعريف الذي فيه: (وقرأت للجماعة "كهيعص" بين الفتح والإمالة)، وهو ما أثبته صـــاحب أنوار التعريف: (وأما ها يا مريم فبالوجهين قرأت مع تقديم الفتح لجميع أهل الإمالة)، وقال العلامة البوجليلي: (وقوله تعالىٰ: "كهيعص":.... وفي هائه ويائه التصدير بالفتح لأهل الإمالة والمروزي، ويليه وجه التقليل لهم).

وهو الذي سمعته من الشيخ محمد السحابي في شرحه لمنظومة تفصيل عقد الدرر.

أما فيما يخص الهاء من طه، فالمحض هو المقدَّم، وأضاف المغاربة وجه التقليل كما في الطيبة، وأضافوا وجهًا آخرًا انفردوا به عن سواهم وهو الفتح.

قال الشيخ عبد الواحد الصمدي في منظومة "القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق":

كهاء طه بثلاثة قُري ليوسفٍ والمحضَ عنه صَدِّرِ

فللأزرق عن ورش ثلاث حالات: الإمالة المحضة وهي من التعريف، والتقليل والفتح وهما من غير التعريف والكل مقروء به والمقدّم الإمالة المحضة.

ذكر العلامة السحابي في تحقيقه لكتاب التعريف معلّقا: "وأما أبو عبد الله القيسي شيخ الجماعة بفاس فقال:

لعثمان في طه ثلاثة أوجه الاضجاع والتقليل والفتح مع قصر

والأول مختار وذاك الذي روىٰ الازرق عن عثمان خذها بلا هجر

ومرضات بالوجهين ثم كلاهما

وعنهم "عزير" رقَّقوا الراء أوَّلا

وقد قال بعضٌ أعجمي ففخَّموا

فهذا الذي قد زاد في العشر فاعملا

أولًا: انفرد المغاربة بالتقليل في "مرضات" و"كلتا" دون سواهم من طرق الأزرق، ذكر العلامة الضباع الخلاف في كلمتي (الربا) و(كلاهما) نقلًا عن ما جاء في كتاب النشر: (فذهب

بعضهم إلىٰ تقليلهما وهو صريح العنوان وظاهر جامع البيان، والجمهور علىٰ فتحهما وهو المأخوذ به).

قلت: ولم يذكر صاحب النشر الخلاف فيهما في الطيبة كباقي ما اختُلف فيه، والعمل علىٰ الفتح فيهما، قال في النشر: (والجمهور علىٰ فتحه وجهًا واحدًا، وهو الذي نأخذ به)، وذلك الذي في الشاطبية، قال صاحب الإضاءة: (وروىٰ لدىٰ وما زكىٰ وحتىٰ وإلىٰ وعلىٰ الجارتين والربا ومرضات كيف وقعا وكمشكاة في النور و أو كلاهما في الإسراء بالفتح قولًا واحدًا).

وقال المارغني في النجوم الطوالع: (وأما كلاهما والربا ومشكاة ومرضات كيفما جاء، فليس فيها لورش إلا الفتح علىٰ الصحيح المقروء به عندنا).

وقال صاحب فريدة الدهر: (التحرير المعمول عليه للأزرق الفتح في مشكاة ومرضاة والربا وكلاهما).

وصرّح ابن الجزري أنه لا خلاف في ذلك (وأجمعوا علىٰ أن " مرضاتي " و" مرضات " و" كمشكاة " مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان).

وخالفهم المغاربة في العشر الصغير، ففي التبصرة: (وقوله تعالىٰ " مرضات " التصدير بالفتح فالإمالة للأزرق) وفيها: (وقوله تعالىٰ " أو كلاهما " لأبي يعقوب وجهان: التصدير بالفتح وبعده الإمالة، وغيره بالفتح خاصة).

وفي أنوار التعريف الوجهان في "كلاهما"، و"مرضات"، قال: (وأما كلاهما وكلتا وقفًا بالوجهين مع تقديم الفتح للأزرق)، و(وأما مرضاة فبالوجهين قرأته للأزرق مع تصدير الفتح).

قال الدكتور عبد الواحد الصمدي في "القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق":

وفي كلاهما وكلتا وقفًا مرضاتِ فتحُ العتقي لا يخفىٰ

وذي الثلاثة بخلف الأزرق من طرْق تعريفٍ علىٰ المحقق

أي: إن الخلاف واقع في هذه الكلمات للأزرق بين الفتح والتقليل من طرق نافع العشرة علىٰ الصحيح المحقق.

ثانيًا: اتفقت طرق العشر الصغير مع الشاطبية في أحكام الراء كلها إلا في كلمة واحدة خالف فيها المغاربة غيرهم وهي كلمة **(عزير)**، قال صاحب أنوار التعريف: **(وأمَّا "عزير"، فالبوجهين مع تقديم الترقيق)**، ثم أضاف: وفي تعليل الوجهين قال بعضهم:

الخلف في عزير قيل أعجمي وقيل هو عربي فاعلمِ

فمن يفخِّمْه يقل بالأول ومن يُرقّقه بثان يَقُلِ

فالقراءة بالوجهين ثابتة رواية، والدليل النصّي في ذلك هو قول الحافظ الداني في التعريف: **(... أو يكون الاسم أعجميًّا.. نحو.. وإبراهيم وإسرائيل وعمران وإرم ذات العماد وشبهها)**، فمنهم من ألحقها بـ"شبهها"، فهي كلمة أعجمية خاصة أن الداني لم ينبِّه عليها في فرش حروف سورة التوبة، فيفخِّمها، ومنهم من رأىٰ أنه إذ لم يذكرها مع الكلمات الأعجمية فهي ليست أعجمية.

والخلاف فيها ثابت رواية، قال العلامة البوجليلي: **(وقوله تعالىٰ "عزير" التصدير فيه للأخوين بالترقيق وبعده بالتفخيم)**، والأخوان هما الأزرق والعتقي، ونقل عن الشيخ سيدي البشير العدلي:

حيران ذكرىٰ الدار قل عزير ليوسف والعتقي النحرير

وجهان والتصدير بالترقيق وهكذا فرق علىٰ التحقيق

ثالثًا: اتفق الطريقان علىٰ أحكام اللام وياءات الإضافة وياءات الزوائد، أما في باب التكبير، فإن للمغاربة مذهبا اختصوا به وهو انتقالهم عند الختم إلىٰ التكبير علىٰ طريقة المكيين، وقد ذكره البوجليلي في التبصرة قال: **(إذا وقفت هنا علىٰ "فحدِّث" ولم تُرد زيادة القراءة، فلابد أن تكبّر للبزي، وبه فقط أخذنا، وأما إذا أردت أن تفتتح القراءة من قوله: "ألم نشرح"، فلابد أن تبتدئ التكبير وتقف عليه، ثم تبسمل وتصل البسملة بما بعدها، ثم التهليل والتكبير والحمدلة، وقس علىٰ هذا أوائل السور وأواخرها إلىٰ آخر القرآن)**.

وأرجو من الرحمن عونا وقوة

ليَقبَلَ هذا النّظمَ مني ويَسْهُلا

وصلّوا علىٰ الهادي صلاة وسلّموا

كثيرا ليصفُو قلبُنا وليَجْمُلا

ختم الناظم المتن بالدعاء أن يعينه الله ويمنحه القوة في طاعته، وأن يقبل منه هذا النّظم، ثم الصلاة والسلام علىٰ رسول الله صلاة تُغفر بها الذنوب وتُكفىٰ بها الهموم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتمة والنتائج:

هذه المنظومة تجمع طرق الأزرق الثلاثة النفيسة من منظومة الشاطبية والطيبة ومن العشر الصغير، وعلىٰ مذهب السابقين من أهل التحقيق يمكن الجمع بين الطرق الثلاثة في طريق واحد يُقرأ به، ففي مدّ البدل نقرأ بالوجهين في (ايت) ونحوها و(إسرائيل)، ونقرأ نحو (آلد) و(جاء أحد)، و(البغاء إن) و(النبي إن)، و(النساء إن) بثلاثة البدل، وفي آلان نقرأ بالأوجه كلها وكذلك في سوءات، وبالأوجه الثلاثة في (عين)، وبالوجهين في (أئمة)، وبالثلاثة في (هأنتم)، وبالوجهين في (يس والقرآن)، و(يلهث ذلك)، كما في (ن القلم)، وبالوجهين في إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء كاملًا وناقصًا، وبالوجهين في مرضات وكلاهما وكهيعص ويس وحم الفتح والتقليل، وبالثلاثة في طه المحض والتقليل والفتح، وبالوجهين في الراءات التي ذكرنا، وبالوجهين في عزير كما في إرم، وبالوجهين في صلصال.

وفي الختام أقول: قد تميَّز القراء بالاختيار، والرواة بالاتباع مع سعة وأصحاب الطرق مُلزمون بطريق واحد، وبالطريق انتهىٰ كل تحرير، وما كتبه المحققون في مؤلفاتهم فهو النّص، فمنهم المُكثرُ ومنهم المُقلُّ، وفيه الصحيح والضعيف، وما نظمه الشاطبي وابن الجزري وابن غازي من منظومات فإنها كانت جمعًا لجهودهم وجهود من سبقهم، والجمع أولىٰ من التفريق.

والحمد لله الذي وفقني لهذا، وأسأل الله أن ينفعني به وينفع غيري، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة
هذا الكتاب منشور في
شبكة الألوكة
www.alukah.net

المحتويات

مقدمة المنظومة: 3
اعتمد الناس علىٰ منظومة الشاطبي وتركوا ما سواها 5
فطريق الأزرق يُقرأ من طريق آخر غير طريق الشاطبية 7
قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة: 9
أما شرّاح الشاطبية الأوائل 10
قال الشيخ الضباع في إرشاد المريد: 12
اتفق الطريقان في باب أحكام النون الساكنة والتنوين 14
والخلاف في المسألة طويل 14
وباب الراءات للأزرق معروف ومشهور من الشاطبية والعشر النافعية 16
وراء "الإشراق" مفخّمة عند الشاطبي 18
وفي الطيبة لجميع القراء لكن بين السورتين 20
فالأوجه الثلاثة صحيحة مقروء بها 22
وقال الشيخ السملالي في شرحه للدرر اللوامع 23
فللأزرق عن ورش ثلاث حالات 25
فالقراءة بالوجهين ثابتة رواية 27
الخاتمة والنتائج: 28
وفي الختام أقول: 28
المحتويات 30